صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 08/101
للنشر الفوري
٦ مايو ٢٠٠٨

مجلس المحافظين يعتمد عنصرا أساسيا في نموذج الدخل الجديد

وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي بأغلبية ساحقة في الخامس من مايو الجاري على منح الصندوق صلاحية أوسع للقيام بأنشطة الاستثمار، وهو ما يمثل عنصرا أساسيا في نموذج الدخل الجديد المقترح من شأنه أن يسمح للصندوق بتوليد الإيرادات من مصادر متنوعة. وقد أدلى محافظو ١٧٦ بلدا بأصواتهم من أصل ١٨٥ بلدا عضوا في الصندوق. وقد صوتوا جميعا لصالح هذا القرار، علما بأن الموافقة على هذا القرار تستلزم الحصول على أغلبية الأصوات.

وفي تصريح للسيد دومينيك ستراوس-كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي، قال: "يأتي هذا التأييد الساحق من أعضاء الصندوق ليبرهن مرة أخرى على دعمهم لإصلاح أهم عناصر الهيكل الأساسي للمنظمة، بما في ذلك هيكلها المالي." وأضاف قائلا: "إلى جانب التصويت المدوي الذي أجري في الأسبوع الماضي على تغيير هيكل تمثيل البلدان الأعضاء، يعزز هذا التصويت من مشروعية الصندوق. وأنا أشكر جميع الأعضاء على هذا التصويت بالثقة في مستقبل المنظمة."

وفي ظل موافقة مجلس المحافظين على منح الصندوق صلاحية أوسع في ممارسة النشاط الاستثماري، سوف يتمكن الصندوق من زيادة متوسط العائد المتوقع وتطويع استراتيجيته الاستثمارية بمرور الوقت. وسوف تعكس سياسات الصندوق الاستثمارية الطبيعة العمومية التي تتميز بها الأموال المزمع استثمارها وتشتمل على ضمانات وقائية للتأكد من أن توسيع الصلاحيات الاستثمارية لن ينشئ تضاربا فعليا أو متصورا في المصالح. ويقترح القرار تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق، وهو ما يتطلب موافقة عدد لا يقل عن ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء التي تمثل ٨٥% من مجموع القوة التصويتية حتى يصبح الاقتراح نافذا. وسوف يتعين على معظم البلدان الحصول على موافقة هيئاتها التشريعية المحلية قبل قبول التعديل المقترح.

وتمثل هذه الموافقة عنصرا أساسيا في نموذج الدخل الجديد، الذي يتضمن أيضا إنشاء صندوق وَقْف عمليات بيع محدودة للذهب. وبمجرد إنشاء هذا الصندوق، سيتم استثمار الأرباح المتأتية من مبيعات الذهب في إطار استراتيجية الصندوق الاستثمارية الموسعة، بهدف توليد الدخل مع الحفاظ على القيمة الحقيقية طويلة الأجل لهذه الموارد.

وسوف يقوم نموذج الدخل الجديد الذي أوصى به المجلس التنفيذي في السابع من إبريل (راجع البيان الصحفي رقم 08/74) على مصادر للإيرادات أكثر ثباتا وتنوعا بحيث تتوافق مع وظائف الصندوق المتعددة. وسوف يحل النموذج الجديد محل النموذج الحالي الذي يعتمد على العائد المكتسب على قروض الصندوق. وقد وافق المجلس التنفيذي في السابع من إبريل أيضا على إطار جديد للميزانية من شأنه تخفيض الإنفاق الصافي بواقع ١٣,٥٠% بالقيمة الحقيقية على مدار الثلاثة أعوام القادمة. ومن المنتظر لإطار الدخل والإنفاق الجديد أن يغطي القصور المالي المتوقع أن يبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي على المدى المتوسط.

وقد صرح السيد ستراوس-كان بأن "نموذج الدخل الجديد هو نموذج يمكن التنبؤ به على غرار الوضع في المؤسسات المالية الأخرى. وسيؤدي اقترانه بتخفيضات الإنفاق الكبيرة إلى وضع موارد الصندوق المالية على مسار قابل للاستمرار." وأضاف: "بمجرد الانتهاء من التنفيذ الكامل، سوف تتوافر لنا عملية ميزانية متكاملة تسمح للصندوق برفع كفاءة عمله وتعزيز فعالية تكاليفه عن طريق تركيز موارده وأنشطته في مجالات خبرته الأساسية."

عناصر أساسية أخرى في نموذج الدخل الجديد:

- إنشاء صندوق وَقْف تودع فيه الأرباح التي تتحقق من عملية بيع محدودة لمقدار ٤٠٣,٣ طنا متريا من حيازات الذهب لدى الصندوق. وإذا حظي اقتراح بيع الذهب بالموافقة، فسوف تتم عمليات البيع على أساس من الشفافية في وجود ضمانات قوية للتأكد من أنها لن تكون إضافة إلى عمليات البيع الرسمية ولتجنب أي مخاطر تهدد باضطراب الأسواق. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي الحصول على موافقة الكونغرس الأمريكي قبل أن يصوت المدير التنفيذي الممثل للولايات المتحدة لصالح مبيعات الذهب.

- استئناف التقليد المتبع منذ فترة طويلة والذي يقضي بتعويض ميزانية الصندوق عن تكلفة إدارة الصندوق الاستئماني المشترك بين "تسهيل النمو والحد من الفقر" و"تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" (PRGF-

(ESF Trust والذي يتيح التمويل بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، وذلك اعتبارا من العام المالي الذي يعتمد في الصندوق قرار التصريح ببيع الذهب. ولن يؤثر استرداد هذه التكلفة على قدرة الصندوق على تقديم القروض الميسرة للبلدان منخفضة الدخل.

هـ ـ رفق

مجلس المحافظين هو أعلى جهاز لصنع القرار في صندوق النقد الدولي ويتألف من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد عضو. ويكون المحافظ في العادة وزيرا للمالية أو محافظا للبنك المركزي في البلد العضو. ويتمتع مجلس المحافظين بمعظم صلاحيات الصندوق، ويجوز له تفويض المجلس التنفيذي في جميع هذه الصلاحيات باستثناء بعض الصلاحيات التي يحتفظ بها. ويجتمع مجلس المحافظين في العادة مرة واحدة سنويا.

ويعمل **المجلس التنفيذي** بوصفه في حالة انعقاد مستمر ويتولى مسؤولية تسيير أعمال الصندوق. ويتألف المجلس من ٢٤ مديرا تنفيذيا تختارهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان بالتعيين أو الانتخاب، إلى جانب المدير العام الذي يعمل أيضا رئيسا للمجلس التنفيذي. ويجتمع المجلس عدة مرات أسبوعيا في العادة، وغالبا ما يضطلع بمهامه استنادا إلى التقارير التي تعدها الإدارة العليا وخبراء الصندوق.

ويحتفظ الصندوق بمقدار من **الذهب** يبلغ ١٠٣,٤ مليون أوقية (أي ٣٢١٧ طنا متريا) لدى جهات إيداع معينة. و يبلغ مجموع حيازات الذهب المدرجة في ميزانيته العمومية حوالي ٩,٢ مليار دولار أمريكي على أساس التكلفة التاريخية. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٠٨، كانت حيازات الصندوق قد وصلت إلى ٩٠,١ مليار دولار أمريكي (بأسعار السوق الجارية آنذاك)، بعضها يرجع تاريخ اقتنائه إلى التعديل الثاني لاتفاقية تأسيس الصندوق في إبريل ١٩٧٨، ويبلغ مقداره ١٢,٩٧ مليون أوقية (أي ٤٠٣,٣ طنا متريا) وقيمته السوقية ١١,٣ مليار دولار أمريكي حسب الأسعار السائدة في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨. ولا يدخل هذا الجزء من حيازات الذهب ضمن المسموح بإعادته إلى البلدان الأعضاء.